وكالة البحرين للفضاء تشارك في مؤتمر «الأقمار الصناعية الدفاعية العالمية» بلندن

شهدت العاصمة البريطانية لندن انعقاد أعمال مؤتمر «الأقمار الصناعية الدفاعية العالمية 2026» بحضور نخبة من كبار القادة العسكريين وقيادات وكالات الفضاء وخبراء الصناعة من جميع أنحاء العالم. ويعد المؤتمر الذي تنظمه شركة «قادة الدفاع» أحد أعرق التجمعات العالمية في مجال الفضاء الدفاعي، إذ انطلق قبل أكثر من 15 عامًا، ويشهد هذا العام التركيز على تحديات بالغة الخطورة، أبرزها الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية، والتشويش الإلكتروني، والحطام الفضائي، وازدحام المدارات الحيوية، إلى جانب تعزيز الشراكات الدولية في مجال التقنيات مزدوجة الاستخدام.

وشهد المؤتمر مشاركة وفد من وكالة البحرين للفضاء برئاسة الدكتور محمد إبراهيم العسيري الرئيس التنفيذي للوكالة، والمهندسة عائشة خالد الحرم، رئيس قسم تصميم وبناء الأقمار الصناعية في الوكالة، حيث ألقى الدكتور محمد إبراهيم العسيري، الرئيس التنفيذي لوكالة البحرين للفضاء، كلمة رئيسية في جلسة تكنولوجيات الفضاء تحت عنوان «تسخير تكنولوجيا الفضاء للحوكمة والمراقبة ومواجهة التحديات»، استعرض خلالها رؤية البحرين في توظيف الفضاء لخدمة التنمية المستدامة والأمن الوطني، وأبرز المشاريع الوطنية الطموحة. فيما شاركت المهندسة عائشة الحرم كمتحدثة في جلسة حوارية مهمة بعنوان «الحدود المتنازع عليها: عسكرة الفضاء ومجالات القتال المستقبلية»، إلى جانب كل من العقيد بيدرو دي سيلفا كوستا (رئيس مركز الفضاء بالقوات الجوية البرتغالية) والمقدم بيترا وينيا (قيادة القوات الجوية والفضائية الهولندية)، والممثل الإقليمي لشركة إيرباص.

وقال الدكتور محمد العسيري في تصريح له عقب اختتام المؤتمر: «مشاركتنا في هذا المنتدى العالمي تعكس التزام مملكة البحرين بتطوير قطاع الفضاء كرافد استراتيجي للأمن الوطني والتنمية المستدامة. نعمل على بناء قدرات فضائية وطنية، بالشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة، ونقدم اليوم تجربتنا في مجالات الحوكمة والمراقبة البيئية عبر مختبرنا لتحليل الصور والبيانات الفضائية ومن خلال الاستغلال الأمثل لقمرنا الصناعي «المنذر»، ومشاريعنا المستقبلية الطموحة نحو القمر، بما في ذلك المخطط لإطلاق مركبة مدارية حول القمر عام 2026 ومركبة هبوط عام 2030».

من جانبها، صرحت المهندسة عائشة الحرم قائلة: «الفضاء لم يعد حكرًا على القوى الكبرى، والبحرين اليوم شريك فاعل في صياغة منظومة الأمن الفضائي. فالفضاء مجال حيوي تعتمد عليه كل الدول، كبيرةً كانت أم صغيرة، ولذلك فإن أمنه مسؤولية جماعية. وقد ناقشنا في جلستنا قضايا دقيقة تتعلق بقابلية أنظمة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع الفضائية للتأثر بالتهديدات، وأهمية التصميم الآمن والشراكات الموزّعة والتعاون الدولي. نحن فخورون بأن يكون للبحرين صوت في هذا المحفل الذي يسهم في بناء مستقبل الفضاء الدفاعي».

الرأي الثالث

«ولهنا عليكم».. والمسؤولية الوطنية

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

دعم وتنشيط السياحة ليس مسؤولية وزارة السياحة أو الهيئة وحدهما.. إنها مسؤولية وطنية مشتركة، شأنها شأن كافة المشاريع والمبادرات والبرامج الوطنية.. حتى المواطن في بيته يمكن أن يسهم في دعم تلك المشاريع، فلا تبخل على وطنك بجهدك أو تعليق إيجابي أو صورة في السوشيال ميديا.

مؤخرا أعلنت هيئة البحرين للسياحة والمعارض إطلاق حملة ترويجية تحت شعار «ولهنا عليكم»، وذلك ضمن جهودها الرامية إلى مواصلة تعزيز مكانة مملكة البحرين كوجهة سياحية مفضلة للأشقاء الخليجيين، من خلال حزمة متنوعة من الفعاليات والأنشطة والبرامج العائلية.. والسيدة «سارة أحمد بوحجي» الرئيس التنفيذي للهيئة، بيّنت أن الحملة تشمل كذلك باقات سفر وعروض إقامة بالتعاون مع الفنادق وشركاء القطاع السياحي، إلى جانب عروض تسوق وتجارب ترفيهية متنوعة.

حملة «ولهنا عليكم» الصيفية الخليجية، هي رسالة محبة قبل أن تكون إعلانا سياحيا.. والرسالة واضحة: أبواب مملكة البحرين مفتوحة، وشعبها مشتاق إلى ضيوفه من دول الخليج العربي، وتوقيت الحملة جاء ذكيا ومهما، خاصة بعد الأحداث الأخيرة وتأثير العدوان الإيراني على المنطقة الذي ألقى بظلاله على حركة السفر والسياحة محليا وعالميا. والبحرين ردت على التحدي بخطة واضحة: الأمن أولاً، ثم التنشيط.. حملة «ولهنا عليكم» جزء من هذه الخطة.. كل سائح خليجي يزور مملكة البحرين اليوم هو رسالة للعالم بأن البحرين مستقرة، آمنة، وقادرة على استقبال ضيوفها بابتسامة وثقة.

الصيف موسم ذهبي للسياحة الخليجية.. العوائل تبحث عن وجهة قريبة، آمنة، وبها فعاليات للأطفال.. ومملكة البحرين بمساحتها الصغيرة وتنوعها الكبير تقدم هذا المزيج.. من الأسواق التقليدية في المحرق إلى المطاعم العالمية في المنامة، كلها تتحول إلى محرك اقتصادي صيفي.. السياحة الصيفية لا تنعش الفنادق فقط، بل تشغّل المطاعم، سيارات الأجرة، المحلات، المراكز الترفيهية، وحتى البقالات الصغيرة.. الدينار الذي يصرفه المواطن أو المقيم أو السائح يدور 5 مرات داخل الاقتصاد قبل أن يخرج..

التعافي الاقتصادي يبدأ من استعادة الثقة، والسياحة أسرع طريق لها، وتنشيط السياحة الداخلية ليس بديلاً عن السياحة الخليجية، بل هو أساسها.. لما المواطن يكتشف بلده، يصبح أفضل سفير لها.. صورته على شاطئ سار، أو في مقهى بقلعة البحرين، أو في مطعم بمجمع «الأفنيوز أو مراسي جاليريا» توصل لصديقه بالكويت أو السعودية أبلغ من أي إعلان.. والدولة ضخت استثمارات كبيرة في البنية التحتية، لكن هذه الاستثمارات تحتاج إلى حركة وناس كي تتجول دخل وطني.

تماما كما أن السياحة الداخلية تحافظ على السيولة داخل البلد.. بدل ما تصرف العائلة البحرينية 10 آلاف دينار بتركيا، تصرف 3 آلاف دينار بالبحرين وتستمتع، والـ 7 آلاف الباقية تبقى تدعم اقتصادنا، وحملة «ولهنا عليكم» ليست شعاراً عاطفياً فقط، بل هي خطة إنعاش اقتصادي.. وهنا تأتي المسؤولية الوطنية لدى كل أسرة في البحرين، ولدى كل صاحب حساب وموقع ومنصة إلكترونية في السوشيال ميديا للترويج للبحرين، والمشاركة في حملة «ولهنا عليكم».

السياحة بعد أي أزمة إقليمية هي أول قطاع يتعافى، وأسرع قطاع يوظف الشباب.. كل غرفة فندق تنشغل، وكل طاولة مطعم تعمر، تعني أسرة بحرينية دخلها استقر.. السياحة سلاحنا الناعم ضد أي محاولة لتعكير أمن المنطقة.

فمرحباً بضيوفنا.. «ولهنا عليكم فعلاً».. مواطنين ومقيمين وزوارا خليجيين.

عضو بلدي الشمالية يطالب بتكثيف الرقابة وتطبيق اشتراطات بالسكن الجماعي

كتب: محمد القصاص

أكد عضو مجلس بلدي الشمالية عبدالله عاشور أن ظاهرة السكن الجماعي داخل الأحياء السكنية أصبحت مصدر قلق متزايد، في ظل ارتفاع أعداد القاطنين في المسكن الواحد وتحول بعض المنازل المخصصة للعائلات إلى مساكن تضم أعدادًا كبيرة من العمال والعزاب.

وأوضح عاشور أن هذه الظاهرة باتت ملحوظة في عدد من مناطق دائرته، مشيرًا إلى بروز انعكاسات سلبية مصاحبة لها، من بينها انتشار أعداد كبيرة من الدراجات النارية التابعة لخدمات التوصيل بالقرب من بعض المنازل، بما يعكس حجم الاكتظاظ داخل تلك المساكن.

وأشار إلى أنه طرح القضية خلال الاجتماع الاعتيادي الثامن عشر للمجلس البلدي، عبر سؤال موجّه إلى مدير عام بلدية المنطقة الشمالية، طالب فيه ببيان مدى تطبيق القرار رقم (1) لسنة 2023 بشأن ضوابط تسجيل عقود إيجار السكن الجماعي، والإجراءات الإدارية المرتبطة به.

ودعا إلى تزويد المجلس بإحصاءات تفصيلية حول أعداد المساكن الجماعية المرخصة وغير المرخصة، وحملات التفتيش المنفذة، والمخالفات التي تم رصدها، إضافة إلى الإجراءات القانونية المتخذة بحق العقارات المخالفة، بما في ذلك قطع خدمات الكهرباء والمياه عنها وفقًا لما نص عليه القرار.

وشدد عاشور على أن القضية لا تتعلق بالعمالة الوافدة أو المقيمين بحد ذاتهم، وإنما بضرورة تنظيم السكن الجماعي والحد من حالات الاكتظاظ غير المنظم داخل المناطق السكنية، مؤكدًا أن المشكلة تتمثل في وجود أعداد كبيرة من الأفراد داخل بعض المنازل بما يفوق طاقتها الاستيعابية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الخدمات والبنية التحتية والبيئة الاجتماعية للأحياء السكنية.

○ عبدالله عاشور.

وطالب الجهات المختصة بالكشف عن أعداد المباني المرخصة كسكن جماعي في نطاق دائرته، وحجم المخالفات المسجلة، وعدد الزيارات الرقابية وحملات التفتيش المنفذة وفق الاشتراطات واللوائح المنظمة للسكن الجماعي.

وأضاف أن العديد من الأهالي أبدوا مخاوفهم من الآثار المترتبة على الاكتظاظ السكاني داخل الأحياء السكنية، وما قد يسببه من ضغوط على المرافق والخدمات العامة، فضلاً عن تأثيره على الطابع العائلي والاجتماعي للمناطق السكنية.

وأكد عاشور أهمية تكثيف الرقابة وتطبيق الاشتراطات التنظيمية الخاصة بالسكن الجماعي، بما يحقق التوازن بين تلبية الاحتياجات السكنية والحفاظ على خصوصية الأحياء السكنية واستقرارها وجودة الحياة فيها.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

تأييد السجن 5 سنوات لمتهم بترويج عملات مالية مزورة

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية معاقبة شاب بحريني بالسجن 5 سنوات لترويج عملات مالية مزورة عبر استخدامها في أحد الفنادق وشراء بعض الحاجات من سوبر ماركت إلا أن العاملين بالمكانين استطاعا التأكد من تزوير العملات وقدما بلاغا في مراكز الشرطة تم عن طريقها تتبع المتهم والقبض عليه، حيث حضر المتهم جلسة أمس وادعى عدم علمه بأن العملات مزورة مضيفا أن أحد الأشخاص هو من سلمه العملات لكونه طالبه بمبلغ مالي.

وكان المتهم قد توجه إلى أحد الفنادق وطلب استئجار غرفة ودفع مبلغ 20 دينارا بحرينيا وأعاد له موظف الاستقبال المبلغ المتبقي 10 دنانير وغادر المتهم الفندق، إلا أن الموظف راوده الشك في أن العملة مزيفة وأخبر صاحب العمل وتم التأكد أن العملة مزيفة فتم تقديم بلاغ.

حيث أكدت التحريات أن العملة مزيفة وبعدها بساعات حضر عامل سوبر ماركت وقدم بلاغا بذات المضمون على نفس المتهم أنه قام بشراء بعض الحاجات وقدم عملة مزيفة أيضاً 20 دينارا فتم إعداد كمين للمتهم ومتابعة تحركاته والقبض عليه وبسؤاله أقر بارتكاب الواقعة مضيفا أنه يتحصل على العملات المزيفة من قبل متهم آخر واستخدمها في دفع مقابل استئجار غرفة وكذلك في شراء بعض الحاجات من سوبر ماركت فيما لم تتواصل التحريات للشخص الآخر.

وأقر المتهم في تحقيقات النيابة بعلمه أن العملات المستخدمة مزورة وعلى علم بها وكان يستخدمها في شراء بعض الحاجات وفي إيجار غرف بسعر أقل من 20 دينارا بهدف الحصول على المتبقي من العملة الصحيحة وقبل إدخاله المحبس ثم العثور على عملات مزورة أخرى مخفية داخل علبة السجائر الخاصة به.

وثبت من تقرير خبير التزوير والتزييف أن العملات مزورة ورغم التشابه بينها وبين العملة الصحيحة إلا أن ذلك التشابه قد ينطلي على الشخص العادي غير المختص، حيث أسندت إليه النيابة العامة أنه في غضون عام 2025 حاز بقصد الترويج الأوراق المالية المقلدة وروجها وقدمها لمحل تجاري وفندق على أنها صحيحة، كما استولى على منقولات مملوكة لمبنى وبرادة بأن قدم العملات المزورة وتحصل في مقابلها المنقولات التي استولى عليها.

السجن 3 سنوات لعامل استغل وكالة صاحب العمل واستولى على 2500 دينار عبر «بنفت»

حجزت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى جلسة 16 مايو للحكم في معارضة ثلاثيني على حكم غيابي بسجنه مدة 3 سنوات وتغريمه 3 آلاف دينار، وذلك بعدما استغل غياب صاحب شركة «رجل أعمال» عن البحرين، واستخرج شريحة هاتف بدل فاقد باسمه، ليتمكن من اختراق تطبيق «بنفت» والوصول إلى حسابه البنكي وسحب مبلغ 2490 دينارًا بطريقة احتيالية.

وكانت النيابة العامة قد وجهت للمتهم، الذي يبلغ من العمر 36 سنة، أنه في 6 يونيو 2023 استعمل التوقيع الإلكتروني الخاص بالمجني عليه، وهو رموز التحقق الخاصة بتفعيل تطبيق «بنفت» المالي والحسابات المربوطة به، لغرض احتيالي، كما توصل دون مسوغ قانوني إلى الاستيلاء على مال مملوك للمجني عليه بالاستعانة بطرائق احتيالية، كما أنه تمكن من الدخول إلى تطبيق «بنفت» الخاص بالمجني عليه وتفعيل الحسابات البنكية المربوطة به، ثم الاستيلاء على المبالغ المبينة، كما دخل دون مسوغ قانوني إلى نظام تقنية المعلومات، وهو تطبيق «بنفت» المالي والحسابات الخاصة بالمجني عليه، وبإجراء تحويل.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى بلاغ من المجني عليه خليجي الجنسية يفيد بأنه في الغالب يكون في الخارج، ومنح المتهم وكالة محدودة لإدارة بعض شؤون الشركة داخل البحرين، تقتصر على فتح الحسابات البنكية دون تخويله التصرف بالأموال أو استخدامها أو استخدام رقم الهاتف.

وأضاف المجني عليه أن المتهم استغل عدم وجوده في مملكة البحرين، فقام باستخراج شريحة هاتف بدل فاقد برقمه الرسمي، وتمكن من تلقي رموز التحقق الخاصة بـ«بنفت» والوصول إلى حسابه البنكي وتحويل مبلغ 2490 دينارًا على دفعتين، إحداهما لحساب المتهم والأخرى لحساب ابنته، مشيرًا إلى أنه عندما وصل من جسر الملك فهد فوجئ بأن شريحة هاتفه لا تعمل، وتوجه مباشرة إلى فرع شركة الاتصالات، حيث أبلغه الموظف أن الشريحة قد تكون قد احترقت أو أتلفت، وعليه تم استخراج بطاقة بدل فاقد لشريحة تالفة، دون إبلاغه بأنه تم استخراج شريحة بدل فاقد في نفس اليوم في الفترة الصباحية.

وذكر أنه في اليوم التالي، وأثناء وجوده في الدولة الخليجية، حاول استخدام تطبيق لـ«الكريدت كارد»، ففوجئ بعدم كفاية الرصيد، فاتصل بالبنك الذي أكد له إجراء عمليات عبر تطبيق «بنفت»، فربط بين الواقعتين، الشريحة المسروقة وتطبيق «بنفت». كما شهدت موظفة في شركة اتصالات أن المتهم حضر وطلب استخراج شريحة بدل فاقد مسجلة باسم المجني عليه، فرفضت ذلك لوجوب حضور صاحب الرقم، إلا أن الأخير عرض عليها الوكالة الصادرة من المجني عليه والمستندات ذات الصلة، فأنجزت له المعاملة بناءً على ذلك، وسلمت المتهم الشريحة.

ودلت التحريات ارتكاب المتهم للواقعة عن طريق مراجعة السجلات والتأكد من أنه تم تفعيل الحساب في يوم الواقعة وإدخال رموز التحقق، وبعد قرابة نصف ساعة تم إجراء عمليتين ماليتين؛ الأولى 1490 دينارًا، والأخرى ألف دينار، وذلك بعد إدخال رموز التحقق لكل عملية، وكانت مرسلة على ذات الرقم واتضح من الخطابات البنكية أن المستفيد من سحب المبلغين هو المتهم وابنته.

بسبب 48 لفافة ماريجوانا.. تأييد السجن 5 سنوات والإبعاد لآسيوي

أيدت محكمة الاستئناف عقوبة السجن 5 سنوات لآسيوي أدين بترويج المواد المخدرة، كما غرمته المحكمة 5 آلاف دينار وأمرت بإبعاده عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة، حيث تم ضبطه متلبسا ببيع المخدرات وبحوزته 48 لفافة ماريجوانا في منزله.

وكانت بداية الواقعة بتلقي الجهات الأمنية معلومات تفيد بقيام المتهم بالترتيب والاشتراك في عمليات بيع المواد المخدرة، وأكدت التحريات صحة المعلومة وتم التوصل إلى بيانات المتهم كاملة عن طريق مصدر سري وطدت العلاقة معه واتفق معه على شراء مواد مخدرة (الماريجوانا) مقابل 130 دينارا وتم الاتفاق على المكان.

وتم ضبط المتهم وبحوزته المبلغ المصور ومبالغ مالية أخرى وتم استخدام القوة للسيطرة عليه، وبالتوجه إلى مسكنه وبتفتيشه عثرت قوات الأمن على كمية من النبات المخدر، ولفافات من مخدر الماريجوانا ومخدر الحشيش وبسؤاله عن مصدر المخدرات أفاد بأنه يتسلمها من أماكن مختلفة يتم تحديدها بالاتفاق مع آخر.

فأسندت النيابة إليه أنه بدائرة أمن المحافظة العاصمة قدم بمقابل المادة المخدرة الماريجوانا في غير الأحوال المرخص بها قانونا، على النحو المبين بالأوراق، ثانيا حاز وأحرز في غير الأحوال المرخص بها المادة المخدرة الماريجوانا بقصد التعاطي، ولهذه الأسباب قضت المحكمة بسجن المتهم 5 سنوات وتغريمه 3 آلاف دينار ومصادرة المضبوطات وأمرت بإبعاده عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة.